وزير الخارجية يبحث مع نظيره الجزائري استعدادات القمة وجدول أعمالها

عقد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، في الجزائر أمس، اجتماعاً مع أحمد عطاف وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، بمناسبة الزيارة التي يقوم بها وزير الخارجية للجزائر ضمن جولة في الدول العربية الشقيقة.

وتم خلال الاجتماع بحث أوجه العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وسبل تطوير التعاون الثنائي والارتقاء به إلى مستويات أشمل في مختلف المجالات، لما من شأنه خدمة المصالح المشتركة.

كما تم بحث مستجدات الأوضاع الاقليمية الراهنة، وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الاقليمي، والحرب على قطاع غزة والجهود الرامية الى الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية اليهم.

وقد أعرب أحمد عطاف عن ترحيبه بزيارة وزير الخارجية للجزائر التي تأتي في إطار التشاور والتنسيق المشترك تحضيراً للقمة العربية المقبلة التي تعتبر استحقاقاً إقليمياً يتطلب توفير عوامل نجاح القمة وحشد الجهود العربية الجماعية لمواجهة التحديات الراهنة.

وقد أعرب وزير الخارجية لأحمد عطاف عن تقدير المملكة للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الجزائر من خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن الدولي لنصرة الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه المشروعة والاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، ومساعيها المتواصلة لوقف الحرب على قطاع غزة، وتسهيل إيصال المساعدات الانسانية الى السكان المدنيين.

وبحث الجانبان الاستعدادات الجارية لانعقاد القمة العربية الثالثة والثلاثين التي تستضيفها مملكة البحرين في ١٦ مايو الجاري، وبرنامج عمل القمة والموضوعات والقضايا المقرر إدراجها على جدول أعمال اجتماع أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية.

حضر الاجتماع السفير علي جاسم العرادي سفير مملكة البحرين لدى جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، والسفير أحمد محمد الطريفي رئيس قطاع الشؤون العربية والإفريقية، والسفير سعيد عبدالخالق سعيد رئيس قطاع التنسيق والمتابعة.

الرأي الثالث

جزر البحرين.. «مالديف الخليج»

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

في الأسبوع الماضي تابعنا خبرا صحفيا يفيد بتقدم ٧ شركات من أجل تقديم الخدمات الاستشارية لإعداد دراسات الجدوى لربط شبكة الطرق بين جزيرة البحرين وجزر حوار.. ومن محاسن الصدف أن يتزامن ذلك الخبر مع لقائي بالمهندس يوسف خليفة المانع الرئيس التنفيذي لشركة الجنوب للسياحة، إحدى شركات مجموعة «ممتلكات» البحرين القابضة، وكان اللقاء في مكتب الشركة على ساحل الفاتح بالعاصمة المنامة.

امتد اللقاء نحو ساعتين، وطرحت خلاله العديد من التساؤلات، واستمعت للكثير من الإجابات والتصورات، التي نتمنى لها أن تتحقق، لأنها ستجعل من مملكة البحرين وجزرها وخطط الطرق والتطوير فيها محطة جاذبة للسياح والمواطنين والمقيمين، فضلا عن المردود المالي والاقتصادي من أنشطتها وبرامجها وأعمالها، بجانب توفير فرص العمل للشباب البحريني.

لدى الشركة رؤية لربط جميع المناطق السياحية الساحلية بالبحرين، وتقوم حاليا بتفعيل النقل البحري والسياحي لـ٥ مرافئ في البلاد هي: (جزر حوار، والدور، والمنامة، وسعادة، وفشت الجارم)، ولربما أسند إليها مسؤولية كل مرافئ البلاد ذات يوم، بدلا من التشتت الحاصل في مسؤولية المرافئ بين أكثر من جهة ووزارة، كما أن هناك خطة استراتيجية نوعية، تحظى بدعم ورعاية من لدن جلالة الملك المعظم، وحرص واهتمام سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ومتابعة معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني، وتعاون وزارة وهيئة السياحة.

فندق جزر حوار يشهد تعديلات وصيانة حاليا وسيفتتح قريبا، ولكن الشاليهات هناك تعمل بالنظام الفندقي على مدار الأسبوع والعطلات الرسمية، بالإضافة إلى الأنشطة الترفيهية، والبانوش السياحي، ورحلات الغوص والصيد وغيرها، وهناك عمل لتقوية شبكة الاتصالات، وعمل لإنشاء محطة لتحلية المياه.

وهناك خطة لتفعيل النقل البحري للمواطنين والمقيمين، للتخفيف من الازدحام المروري، بحيث يوقف المواطن سيارته في المرفأ القريب من سكنه، وينتقل إلى المحافظات والمجمعات وغيرها بواسطة الباصات، وهو المشروع الذي لو تحقق فسوف يكون نقلة نوعية للخطط المرورية. كما تقدم الشركة خدمات النقل البحري السياحي واللوجستي من وإلى جزر حوار بواسطة أسطول متطور من السفن.

كنت قد طرحت سؤالا على المهندس يوسف المانع بخصوص البحرنة وتوظيف الشباب البحريني، من خلال أنشطة الشركة، وكذلك في الشركات السياحية المحلية والخارجية التي تتعاون معها؟ ووجدت أن النسبة في تصاعد، وأن فرص التوظيف النوعية الواعدة ستكون مجالا رحبا لعمل الشباب البحريني، كما أن الشركة وفقا للبيانات والإحصائيات المالية ذات ربحية جيدة، وستتضاعف مع تنفيذ الخطط والبرامج المستقبلية، ضمن عمل واستراتيجية شركة «ممتلكات»، وأن معيار نسبة التوظيف للشركات المتعاونة سيكون أساسيا.

قبل انتهاء اللقاء طلبت من المهندس يوسف المانع تفعيل الدور الإعلامي والشراكة مع المؤسسات الصحفية والمنصات الالكترونية، المحلية والخليجية وغيرها، للترويج للسياحة البحرية البحرينية، ووعدني خيرا.

دائما ما يتطلع المواطن البحريني خلال زياراته السياحية للدول الآسيوية والأوروبية إلى أن يجد في بلاده مثل هذه المشاريع السياحية، وأثق تماما أن مستقبل السياحة البحرية البحرينية سيحقق قصة نجاح رائدة، تعمل الآن على «نار هادئة» وخطط مدروسة، نأمل أن نراها على أرض الواقع قريبا.. لأننا نملك مقومات الاستثمار السليم، لأن تكون جزر البحرين «مالديف الخليج العربي».

جمعيات حقوقية: نحن كيانات مستقلة لا نستجدي الدعم الحكومي

أصدر عدد من الجمعيات الحقوقية بيانا، تلقت «أخبار الخليج» نسخة منه، أكدت فيه التالي:

أولا: إن الجمعيات الحقوقية البحرينية تؤدي أدوارها بشكل مستقل إداريا وماليا وأنها لا تستجدي الدعم المالي الحكومي.

ثانيا: إن عددا من الجمعيات الحقوقية البحرينية حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي فهي كيانات حقوقية مستقلة وذات صفة دولية وقد نجحت في معايير لجنة الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية ومنها ثبوت استقلاليتها الإدارية والمالية عن الحكومة وإن القول بغير ذلك يطعن في مصداقيتها الدولية ويؤثر في سمعتها.

ثالثا: إن الجمعيات الحقوقية البحرينية سبقت نشأة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ولها علاقات مباشرة مع جميع الجهات الحكومية والرسمية وإنها لا تمارس أدوارها عبر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وحتى زيارة السجون فللجمعيات الحق في مخاطبة الجهات المعنية وطلب زيارة السجون، كما ولها الحق في تلقي الشكاوى ورصد أية تجاوزات قد تحدث للحقوق والحريات.

رابعا: إن الجمعيات الحقوقية وكوادرها تنشط سنوات طويلة بتمويل من اشتراكات أعضائها ومن الدعم غير المشروط من القطاع الخاص.

ختاما تؤكد الجمعيات الحقوقية أنها مستقلة عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وعن الحكومة، وهي ترجمة ناجحة لبرنامج جلالة الملك المعظم الإصلاحي وخصوصا في ما يتعلق بالحق في تكوين الجمعيات المستقلة والحق في المشاركة في الشأن العام.

وحدة التحقيق الخاصة: مباشرة التحقيق في ١٨ شكوى خلال الثلث الأول من العام الجاري

○ محمد خالد الهزاع.

كشف محمد خالد الهزاع القائم بأعمال المحامي العام رئيس وحدة التحقيق الخاصة أن الوحدة قد تلقت خلال الثلث الأول من العام الجاري ١٨ شكوى تنوعت الادعاءات فيها ما بين التعذيب وإساءة المعاملة من قبل أعضاء قوات الأمن العام. وتأكيداً لدورها الحيوي في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان؛ باشرت الوحدة إجراءاتها اللازمة في جميع تلك الشكاوى.

وفي السياق ذاته؛ استمعت الوحدة خلال هذه الفترة إلى أقوال ١٨ شاكيا وشاهدا، فيما استجوبت ٥ متهمين ومشتبه فيهم من أعضاء قوات الأمن العام، وعرضت ١٣ شاكياً على شعبة الطب الشرعي والدعم النفسي، وفقاً لمقتضيات التحقيق في هذه النوعية من الشكاوى، والمعايير والمبادئ المقررة في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بما أنجزته الوحدة خلال الفترة ذاتها؛ أنجزت الوحدة تحقيقاتها في شكوى شخصين بتعرضهما لإساءة المعاملة وانتهت إلى إحالة عضوين من قوات الأمن العام إلى إدارة المحاكم العسكرية بوزارة الداخلية لتوقيع الجزاء التأديبي المناسب عليهما.

من جانب آخر، صدرت جزاءات تأديبية ضد اثنين من أعضاء قوات الأمن العام في قضيتين سبق للوحدة أن أمرت بإحالتهما إلىإدارة المحاكم العسكرية بوزارة الداخلية لتوقيع الجزاء التأديبي.

وفي إطار مشاركة الوحدة في المحافل الإقليمية والدولية؛ شارك رئيس الوحدة ضمن وفد مملكة البحرين في مناقشة التقرير الدوري الثاني للمملكة المقدم إلى لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، وجاءت تلك المشاركة من منطلق عضوية الوحدة في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وقد أوضح رئيس الوحدة خلال المناقشة الدور الذي تضطلع به الوحدة في ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، واختصاصاتها في تعزيز سيادة القانون كجهة قضائية مستقلة وفريدة من نوعها في المنطقة، ووسائلها في مباشرة مهامها وفقاً للمعايير المستقر عليها دولياً، مستعرضاً نتائج جهودها التي أدت إلى انخفاض معدلات الشكاوى بنسبة كبيرة.

استملاك عقارين لبنكين و٤ عقارات لمواطنين ضمن مشروع تطوير مدينة المحرق

كتبت مروة أحمد:

إنفاذاً للأمر الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم بشأن المحافظة على الهوية التاريخية والثقافية لمباني ومدن البحرين، وإحياء قصر عيسى الكبير وتطوير المحرق بما يحفظ هويتها التاريخية والثقافية وطبقًا لأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة، فقد تم إعلان استملاك حوالي ٦ عقارات في مدينة المحرق، وذلك لدواعي تطوير المدينة.

وفي تفاصيل إضافية، تم استملاك عقارين لبنكين هما بنك الاثمار وبنك البحرين الإسلامي، فيما تم استملاك ٤ عقارات تابعة لمواطنين، هم: «بدرية حسن، يسرية الشافعي، عبدالله المناعي، إبراهيم محمد حسن»، والجدير بالذكر أنه بدءًا من ١٤ مايو الحالي سيتم إجراء معاينة لتقدير قيمة التعويض المستحق عن الاستملاك حتى ٢٠ مايو الجاري، على أنه تم تخصيص تواريخ محددة لكل عقار.

جامعة الخليج العربي تحتفي بتخريج الدفعة الثالثة من طلبة الدبلوم المهني في إدارة المخلفات

قال الدكتور سعد بن سعود آل فهيد رئيس جامعة الخليج العربي إن جامعة الخليج العربي عمدت بصفتها جامعة إقليمية خليجية الى تلبية متطلبات المرحلة الراهنة والاعداد الجيد لمواجهة التحديات المستقبلية من خلال طرح العديد من البرامج الاكاديمية والمهنية والتي تهدف الى التطوير وبناء قدرات أبنائها في دول مجلس التعاون.

مؤكداً خلال تخريج طلبة الدفعة الثالثة من الدبلوم المهني في ادارة المخلفات أن تسعى جامعة الخليج العربي دائمًا من منطلق كونها جامعة إقليمية عريقة تحتضن تخصصات نادرة، إلى طرح برامج مهمة على الساحة للمساهمة الفاعلة بإيجاد حلول مبتكرة من خلال تبني مبادرات تهدف إلى التعاون وتوحيد الجهود بين جميع الأطراف ذات الصلة، وبناء جسور التعاون الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، كما تحقق رؤى قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف بقوله: «إن التحديات التي يمر بها عالمنا اليوم لا سيما التحديات البيئية، تتطلب تضافر الجهود في سبيل دفع الضرر وتعزيز المنافع من خلال تحويل التحديات الى فرص؛ حيث يمر العالم بتحديات كبيرة في الوقت الحاضر، ولعل الجانب البيئي من أبرز هذه التحديات الملحة، حيث برزت مشكلة تغير المناخ كقضية عالمية، الأمر الذي يتطلب تحركًا دوليًا لتوحيد الجهود الهادفة إلى تقليل انبعاثات الاحتباس الحراري التي تؤدي الى تغير المناخ».

موضحاً أن إدارة المخلفات والتلوث غدت من أولويات القضايا البيئية عالميا حيث تعد المخلفات موردا مهما واساسا للعديد من الصناعات بالاستثمار في الاقتصاد الدائري والمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

من جانبها، عبرت استاذ الهندسة البيئية المساعد بقسم الموارد الطبيعية والبيئة بكلية الدراسات العليا الدكتورة سمية يوسف، مؤسس برنامج الدبلوم الاحترافي في إدارة المخلفات والمنسق الأكاديمي للبرنامج عن فخر الجامعة بالاحتفاء بتخريج اثني عشر خريجا من المحترفين في الإدارة المستدامة للموارد والمخلفات وبرفد مجتمعات دول مجلس التعاون بالقدرات والكفاءات، ليرتفع عدد خريجي هذا البرنامج منذ تدشينه في أكتوبر ٢٠٢١ الى ٥٦ خريجا من دول مجلس التعاون الخليجي، والذين أثبتوا انهم خير سفراء لأوطانهم باجتهادهم والتزامهم وتعاونهم واخلاصهم في طلب العلم والمعرفة، في برنامج مهني اتسم بالتنوع والمرونة في طرحه، واحتضن أبناء دول مجلس التعاون من الذين سيقودون عملية التطوير بشكل فاعل في هذا القطاع الهام والحيوي في دول مجلس التعاون.

هذا، ونال برنامج الدبلوم المهني في إدارة المخلفات بحمد الله وتوفيقه الاعتمادية من قبل المعهد الدولي البريطاني المعتمد لإدارة المخلفات Chartered Institute of Waste Management CIWM، ليكون أول برنامج معتمد من نوعه في الخليج والمنطقة العربية يحصل على هذه الاعتمادية الدولية من المعهد. كما نال الدعم المباشر من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ومن جانبها، أكدت مديرة مركز خدمة المجتمع والاستشارات والتدريب والتعليم المستمر الدكتورة عفاف البوغوى أن جامعة الخليج العربي تولي أهمية كبرى للدراسات التي تخدم اتخاذ القرارات الصائبة في كل التخصصات، ولجودة التدريب وإعداد المختصين وتهيئة أجيال تتحدى المستقبل، مشيرة إلى إيمان المركز بضرورة إعداد الشباب المؤهل للقيام بمسؤولياته الوظيفية على أتم وجه.

إلى ذلك، مثلت الطالبة امينة غريب زملائها من طلبة الدبلوم في كلمتها التي عبرت خلالها عن امتنانها للفرصة التي اتيحت لها للاستفادة من برنامج الدبلوم الاحترافي في إدارة المخلفات، معتبرة هذه الخطوة مرحلة جديدة من حياتها المهنية المليئة بالتحديات، مقدرة في الوقت ذاته كل الجهود التي بذلت من الأكاديميين بالجامعة الذين قدموا النصح والمعرفة والتوجيه، وللأسر ة والزملاء.

سفير البحرين في بروكسل يجتمع مع مبعوث الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان

اجتمع عبدالله بن فيصل بن جبر الدوسري سفير مملكة البحرين لدى مملكة بلجيكا رئيس بعثتها لدى الاتحاد الأوروبي، في العاصمة البلجيكية بروكسل، مع أولوف سكوغ الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان.

وخلال الاجتماع أشاد السفير بالعلاقات الثنائية المتنامية بين مملكة البحرين والاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات والزيارات الثنائية المتبادلة، مستعرضًا مسيرة وإنجازات المملكة المتعددة في مجال حقوق الانسان والتنمية المستدامة، مؤكدًا أهمية تنمية التعاون وتبادل المعارف والخبرات بما يحقق المصالح الثنائية المشتركة ويعود بالمنفعة على الجانبين.

من جانبه ثمن أولوف سكوغ علاقات الصداقة المتميزة القائمة بين الاتحاد الأوروبي ومملكة البحرين والتعاون البناء في مجال حقوق الإنسان، متمنيًا لمملكة البحرين دوام التقدم والازدهار.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع والقضايا الإقليمية والدولية ذات الصلة والاهتمام المشترك.